الربيع العربي
دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية
اليمن أنموذجاً

أ.م. د. نبيل عكيد محمود المظفري
جامعة كركوك – كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص .

تعد اليمن إحدى الدول العربية التي طالب شعبها بتغيير نظام الحكم فيها أسوة بدول الربيع الأخرى ، وبما أن اليمن تحتل موقعاً جغرافياً مهماً، فقد شغلت حيزاً كبيراً من سياسات دول المنطقة من جهة ، والدول الغربية من جهة أخرى، لذلك فإن ربيع اليمن وقع تحت تأثير الظروف الدولية. فقد تدخلت الدول الأجنبية في الأحداث التي شهدتها اليمن خلال سنة ٢٠١١، وعملت بشتى الوسائل على عدم خروجها من دائرة السيطرة، حفاظاً على مصالحها في المجالين الاقتصادي والأمني، إذ أن أمن المنطقة من أمن اليمن حسب التقديرات الدولية. لذا حاولنا في هذه الدراسة أن نقف على العوامل الخارجية التي أثرت في الانتفاضة اليمنية من خلال دراسة تحليلية لأسباب ودوافع التدخل الخارجي في الشأن اليمني، والظروف التي ساعدت في نجاح الدول الأجنبية في حل الأزمة اليمنية عبر وسائلها الخاصة.

الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن قبيل الانتفاضة

لم تكن اليمن بمنأى عن الاحتجاجات العارمة التي اجتاحت عدداً من الدول العربية، ولاسيما تونس التي استطاع شعبها الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، وكانت الانتفاضة التونسية قد اندلعت بسبب قيام الشاب طارق الطيب بن محمد البوعزيزي من مدينة سيدي بوزيد وسط تونس بإحراق نفسه أمام دائرة البلدية في المدينة أمام مرأى الناس في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، بعد تعرضه للضرب والإهانة من قبل مجموعة من الشرطة بقيادة شرطية تدعى فادية حمدي، وكسر عربته التي كانت سببا في توفير قوت يومه، وقالت له الشرطية بعد ذلك باللهجة التونسية (Degage) أي ارحل[١]، وقد أصبحت هذه الكلمة فيما بعد شعاراً وهدفاً ليست للانتفاضة التونسية فحسب بل لكل انتفاضات الربيع العربي، ومع أن النظام اليمني أدار البلاد بقبضة من حديد خلال سني حكمه الطويلة (١٩٧٨-٢٠١١)، إلا أن البلاد لم تكن لتخلو من معارضة سياسية كان لها رصيد كبير بين الجماهير، وتتمثل تلك المعارضة بالأحزاب السياسية التي اجتمعت تحت يافطة تسمى بأحزاب اللقاء المشترك، ولم تكن الوحيدة في الساحة بل إن هناك جهات معارضة أخرى وصلت إلى حد رفع السلاح بوجه النظام وهي تختلف في أهدافها وتوجهاتها ورؤيتها، كما هي الحال بالنسبة إلى الحوثيين في الشمال والشمال الغربي وتنظيم القاعدة التي تنتشر جيوبها في مختلف أنحاء البلاد، لكنها تنشط بشكل فعال في الجنوب والجنوب الغربي، هذا فضلاً عن المعارضة الجنوبية التي تهدف إلى إحياء دولة اليمن الشعبية الديمقراطية التي اختفت بإعلان الوحدة مع الشمال في سنة ١٩٩٠، وإن أحداث سنة ١٩٩٤ الدامية أظهرت بما لا يقبل الشك حالة فقدان الود تجاه النظام اليمني الذي استخدم شتى الوسائل في إجهاض حركة

الجنوب، وقد تركت هذه الحادثة أثراً سلبيا في علاقة الجنوبيين مع النظام. ولا يخفي جماعة الحراك الجنوبي نشاطه المعارض ليس للنظام فحسب بل للوحدة أيضاً.

إن الوضع الذي كان يعيشه النظام اليمني بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح، لم يكن يسر صديقاً، ولم تكن مقاومة صالح للتيارات والموجات العاتية خلال السنوات الطوال (١٩٧٨-٢٠١٢)، تعود إلى حنكته السياسية ودهائه وقوته العسكرية فحسب، بل للدور الذي لعبه الغرب وكذلك بعض الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، إذ كان نشاط القاعدة في اليمن الشغل الشاغل للسياسة الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية منها، وكذلك نفوذ الحوثيين(*) والعمليات العسكرية التي يخوضونها ضد النظام كان يشكل تهديداً حقيقياً للسياسة السعودية. فقد أكد الضابط السابق في المخابرات الألمانية كلاوس كولدمان (K.Goldman) إن الذي يدير دفة الحكم في اليمن هي المخابرات الأميركية من داخل السفارة الأميركية في صنعاء بتنسيق شامل واتصالات على مدار الساعة مع السفارة السعودية ودعم لوجستي من رجال المخابرات الأميركية للفرق الخاصة التي يقودها نجل الرئيس اليمني أحمد علي عبدالله، فضلاً عن الدعم المادي السعودي الذي يقدر بحوالي (٥٠٠) مليون دولار للقوات النظامية والمؤسسات المدنية الموالية للنظام [٢].

من المعلوم إن نظام الحكم في اليمن الجنوبي كان يختلف من حيث العقيدة والفكر السياسي عن النظام في اليمن الشمالي، ولاسيما بعد الاستقلال، فقد كانت الأخيرة تعاني من ظروف سيئة في ظل الحكم الزيدي الذي أطاحت به ثورة ٣ بينما حققت ثورة ١٩٦٧ الاستقلال لليمن الجنوبي من الاستعمار البريطاني[٤]، الذي حكم البلاد منذ احتلال عدن في سنة ١٨٣٩[٥]، إذ أوجدت هاتان الثورتان نظامين مختلفين في شطري اليمن، القوميون في الشمال والاشتراكيون في الجنوب، إذ جاءت هاتان الرؤيتان السياسيتان كرد فعل على النظامين القائمين قبل الثورتين، فقد وجه الشماليون ثورتهم ضد النظام الحميدي الانعزالي الذي عمل لسنوات طويلة على جعل اليمن مغلقة على نفسها أمام أي انفتاح سواء نحو العرب أو غيرهم إلا في حدود مصلحة النظام[٦]، بينما كان الجنوبيون قد قاموا بالثورة على الاستعمار والنظام الرأسمالي فكانت ولادة جمهورية اليمن الشعبية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧[٧]، الأمر الذي هيأ الظروف المناسبة لتعشعش الاشتراكية في ارض اليمن الجنوبية، لذا فإن التوجهات الوحدوية لدى بعض التيارات اليمنية في الشمال والجنوب قد اصطدمت بعقبات كثيرة خلال الحقبة الماضية في مقدمتها الإرث التاريخي لليمن. وقد شكلت هذه الاختلافات في الرؤى السياسية عاملاً مهما في هشاشة الوضع اليمني، وعدم تمكن النظام من السيطرة على البلاد بشكل جيد بعد تحقيق الوحدة في أيار ١٩٩٠. وفضلاً عن ذلك فإن الأحداث الدامية التي وقعت بين شطري اليمن في سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٩، قد عمقت كثيرا تلك الاختلافات، وبينت في الوقت نفسه عدم استطاعة أي طرف منهما الإطاحة بالطرف الآخر حينها[٨]. والواضح أن الآثار الثقيلة للسنوات التي مضت لم تستطع الوحدة اليمنية التخلص منها، بل لازمتها حتى يومنا هذا، وخير دليل على تلك، الأحداث الدامية التي وقعت في سنة ١٩٩٤، فقد هاجمت قوات النظام اليمني المدن والقرى الجنوبية وقتلت ونهبت بحيث أحدثت صدعاً كبيراً بين الجنوبيين والشماليين. وقد استمرت الأحداث خلال السنوات اللاحقة ليست في مدن الجنوب وحسب، بل في المناطق المختلفة من اليمن المتوحد، كأحداث صنعاء ومأرب والجوف في سنة ١٩٩٨، وحروب صعدة التي كان طرفاها النظام والحوثيين سنة ٢٠٠٥، وأحداث عدن سنة ٢٠٠٧، وأحداث مدينة المعجلة في محافظة ابين وغيرها[٩]. هذا فضلاً عن نشاط تنظيم القاعدة في عموم البلاد[١٠].

لقد كانت الأوضاع التي تمر بها اليمن قبيل الانتفاضة وفي أثنائها، أشبه بالظروف التي كانت تعيشها قبيل ثورة ١٩٦٢، إذ كانت البلاد قد شهدت اضطرابات واسعة تخللتها صدامات مسلحة بين القوات الحكومية والقبائل، فضلاً عن تظاهرات ومسيرات طلابية وشعبية جابت شوارع المدن اليمنية المختلفة، على الرغم من تصدي القوات الحكومية لها بالرصاص الحي، وأسفرت حينها عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين، وإن التنازلات التي قدمها النظام اليمني وقتذاك لم تنقذه من السقوط[١١]. ولولا أن الانتفاضة التونسية التي أزالت حاجز الخوف لدى الشعوب العربية من حاكميها وأنظمتهم المستبدة التي أسهمت في تفجير الانتفاضة في اليمن وكذلك الدور الأجنبي ولاسيما الأميركي والخليجي الداعم للنظام لأسباب مختلفة منها محاربة تنظيم القاعدة والمد الشيعي، لقلنا إن السيناريو نفسه يتكرر اليوم في اليمن.

إن الساحة السياسة اليمنية كانت تزدحم بالأحزاب والحركات والتيارات السياسة قبيل انتفاضة سنة ٢٠١١، وكان بعضها مسلحا، ولها تأثير واضح في الساحة اليمنية العامة، ومنها أحزاب اللقاء المشترك الذي أُسس في سنة ٢٠٠٣ على أنقاض المجلس التنسيقي الأعلى للمعارضة ويضم سبعة أحزاب سياسية ولها عدد من النواب داخل البرلمان اليمني، ويدعو اللقاء المشترك إلى إجراء إصلاحات عامة في البلاد، والحراك الجنوبي الذي ظهر في سنة ٢٠٠٧ كحركة احتجاجية معارضة لنظام علي عبدالله صالح، ويدعو الحراك الجنوبي إلى الانفصال وإحياء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي انتهى وجودها كيكان سياسي مستقل بإعلان الوحدة اليمنية في سنة ١٩٩٠، ويضم هذا التجمع عدة تكتلات وقوى سياسية واجتماعية، وكذلك الحوثيون الذين يقودون معارضة مسلحة ضد النظام، وبرزت بشكل واضح منذ سنة ٢٠٠٤، وخاض الحوثيون ستة حروب ضد النظام حتى سنة ٢٠١١، ويطالب الحوثيون بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية جوهرية في البلاد[١٢]، وفضلاً عن هذه الحركات والتجمعات السياسية والعسكرية، فإن اليمن تشهد نشاطا ملحوظا لتنظيم القاعدة الذي يعد السبب الأساسي في حصول النظام اليمني على الدعم والتأييد الغربي وبشكل خاص الأميركي، الذي أسهم بدوره في استمرار النظام إلى يومنا هذا على الرغم من مغادرة الرئيس علي عبدالله صالح البلاد وترك المهام السياسية لنائبه الفريق الركن عبد ربه منصور هادي وحزبه حزب المؤتمر الشعبي.

وقد برز تنظيم القاعدة في اليمن في السنوات الأخيرة، ومن اللافت للنظر إن هذا البروز جاء متوازياً مع تزايد قوة المعارضة في الشارع اليمني، الأمر الذي يضع علامات استفهام عديدة عن حقيقة تنظيم القاعدة في اليمن. ففي الندوة التي عُقدت في ساحة التحرير بمدينة تعز في ١٥ آب ٢٠١١ بعنوان "ثورتنا ضد الإرهاب"، أكد الدكتور عبدالقادر الجنيد في حديثه عن القاعدة، بأنها من صنع النظام اليمني وحليفته الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية، إذ عمد صالح إلى تجنيد عدد كبير من اليمنيين للقتال في أفغانستان بتوجيه من هاتين الدولتين مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم وذلك لمحاربة الاتحاد السوفيتي الذي احتل أفغانستان في سنة ١٩٧٩[١٣]، وعندما انسحب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، عاد عدد من هؤلاء "الجهاديين" إلى البلاد، فاستقطبهم النظام اليمني واستغلهم في محاربة المعارضة، كما حدث ذلك في حرب سنة ١٩٩٤ مع الجنوبيين والاشتراكيين والمعارضين الآخرين للنظام، بل إن صالح ذهب إلى ابعد من ذلك عندما استطاع أن يستخدمهم كفزاعة ضد الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية لضمان الحصول على دعمها، ويتضح ذلك في الكلمة التي قالها صالح في أثناء الانتفاضة: "إذا أنا رحلت

ستأتي لكم القاعدة فالقاعدة في اليمن ما لها إلا علي وإذا رحل علي ستأتي الولاية الإسلامية التي تطالب بها القاعدة"، وحتى يؤكد صالح صحة كلامه، أوعز إلى رجاله الملتحين بالذهاب إلى محافظة ابين ليستولوا على عدة مناطق فيها، ليبرهن لهم مخاطر القاعدة في اليمن ففعلوا ذلك[١٤].

مع إن الحقائق واضحة للعيان حول الدور الذي لعبته المخابرات الغربية في دعم تنظيم القاعدة، إلا أن الوقائع تؤكد أيضاً خروج هذا التنظيم عن السيطرة، وبات يشكل تهديدا حقيقياً حتى على الذين أسهموا في تأسيسه واستمراريته كالمملكة العربية السعودية والغرب، ففي شبه الجزيرة العربية، أخذ تنظيم القاعدة يهدد الأنظمة السياسية فيها، وبرز بشكل رسمي في كانون الثاني ٢٠٠٩، عندما أُعلن عن تأسيس ما يسمى بـ "تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب"، وتم تنصيب اليمني ناصر الوحيشي أميرا عليه، وكان للتنظيم فرعان نشطان هما تنظيم بلاد الحرمين وتنظيم بلاد اليمن، وقد دعا نائب أمير التنظيم أبو سفيان الشهري في تسجيل صوتي صدر في ٩ آذار ٢٠٠٩ إلى استهداف المصالح الغربية في شبه الجزيرة العربية، كما نبه أيضاً إلى أنه في الأيام المقبلة سيتم استهداف التنظيم من جهات عدة تسهم الولايات المتحدة الأميركية بشكل غير مباشر فيه، ولابد من الاستعداد التام للمواجهة، وكما دعا الشهري في التسجيل نفسه إلى استهداف المؤسسات الحكومية في مصر والسعودية واليمن بحجة تعاونها مع الغرب، وقد نفذ التنظيم بالفعل عدة عمليات ضد الأهداف الأجنبية والمحلية في شبه الجزيرة العربية[١٥].

لقد حاول النظام اليمني الاستفادة من تنظيم القاعدة عن طريق إعلان نفسه العدو الأول له، وهو بالفعل أصبح كذلك عندما خرجت هذه الجماعات المسلحة عن السيطرة، وباتت تستهدف المؤسسات الحكومية، ولكنه في الوقت نفسه أدرك تماما إن لهذا التنظيم فائدة كبيرة للنظام إذا ما تم استغلال نشاطه في الحصول على الدعم والمساعدة الغربية، إذ أصبح النظام اليمني يهدد به الغرب، وكان ذلك واضحاً خلال تأكيده في مرات عدة بأن رحيل النظام يعني سيطرة القاعدة على اليمن، والنظام كان يعلم تماما ما تعنيه اليمن بالنسبة إلى الغرب بشكل خاص ودول الخليج العربي والمحيط الإقليمي بشكل عام، فذلك يعني غلق منفذ البحر الأحمر وقطع الطريق التجاري وتصبح اليمن منطلقا للقاعدة باتجاه دول الخليج العربي، حيث إن منطقة الخليج تعد منطقة حيوية جدا للغرب ولاسيما في المجال الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر إن القاعدة كانت تنتشر في الشريط الذهبي الممتد من عمق الصحراء حيث مخزن الثروة النفطية والغازية إلى الطريق الساحلي المطل على ممر القوافل التجارية والإمدادات والأساطيل العسكرية، ويوجد في هذا الشريط عدد من الشركات الأميركية والبريطانية والفرنسية والصينية والكورية الجنوبية والسعودية، تعمل اغلبها في مجال الطاقة، مما يشكل تهديداً حقيقياً على المصالح الأجنبية في اليمن، وقد عبر عن ذلك صراحة أحد مسؤولي مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوربي قائلاً: "إن نشاط القاعدة المتنامي في اليمن يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأوربية"[١٦]. وهذا يعني خشية الغرب ودول المنطقة من سيطرة القوى المتطرفة على اليمن ومن ثم السيطرة على شبه الجزيرة العربية، وتعني ذلك السيطرة على منابع النفط والطرق التجارية، وبخاصة إن منطقة باب المندب وبحر العرب تعد من المناطق المهددة من الناحية الأمنية من القراصنة الصوماليين والجماعات المسلحة التي تدير صراعا دمويا مسلحاً في منطقة القرن الإفريقي. لذلك فإن الغرب ليس على استعداد ليخسر هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة من العالم.

الانتفاضة

إن مما لا ريب فيه أن ظروف ومقومات الثورة في البلدان العربية بشكل عام كانت متوفرة، بدءاً من العامل السياسي ومرورا بالعامل الاقتصادي وانتهاءً بالعامل الاجتماعي، وهذه الظروف والمقومات كنا نجدها في اليمن قبل الانتفاضة وبكل تفاصيلها، لكن ذلك لا يعني أنه ليس لكل بلد خصوصياته وظروفه، فضلا عن إمكانياته الداخلية والتأثيرات الدولية إلا أن من المسلّم به إن شرارة الانتفاضة التونسية هي التي أوقدت النار في الهشيم في البلدان العربية الأخرى بما في ذلك اليمن.

انطلقت الاحتجاجات في اليمن من جامعة صنعاء في ١٥ كانون الثاني ٢٠١١، إذ سارت تظاهرة طلابية باتجاه السفارة التونسية تأييداً للانتفاضة التونسية، وقد نادت التظاهرة برحيل الرئيس علي عبدالله صالح، فضلا عن الهتافات المؤيدة للانتفاضة التونسية، واستمرت الاحتجاجات لمدة خمسة أيام ثم توقفت لمدة يومين، ثم عادات إلى الشوارع من جديد، ويبدو أن الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني قد شجع اليمنيين على الاستمرار في الاحتجاج والمطالبة برحيل صالح، ولم تمنع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية المحتجين من الخروج إلى الشارع، ولا حتى التهديدات التي أطلقتها الحكومة، إذ كانت قد اعتقلت الناشطة اليمنية توكل كرمان في ٢٢ كانون الثاني، وتصريح الرئيس اليمني في ٢٤ من الشهر نفسه إن اليمن ليست تونس، في إشارة إلى أن الحكومة ستتصدى بكل قوة لأي حركة أو احتجاج يستهدف النظام في اليمن. بل إن التظاهرات توسعت بشكل لافت، فقد خرجت تظاهرة حاشدة في ٢٧ كانون الثاني، طالبت الرئيس اليمني بالتنحي، وقد دخلت أحزاب المعارضة اليمنية على خط الانتفاضة في ٣ شباط من السنة نفسها، عندما نظمت تظاهرة كبيرة مناهضة للنظام في هذا التاريخ[١٧].

تطورت الاحتجاجات بالتزامن مع نجاح الانتفاضة المصرية في إزاحة الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن السلطة في ١١ شباط ٢٠١١، عندما خرجت الجماهير اليمنية في كل من صنعاء وتعز وعدن تطالب بتغيير النظام[١٨]، ولم تنفع جميع المبادرات التي أطلقها الرئيس اليمني في وقف الاحتجاجات، إذ قدم تنازلات عديدة خلال الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان في ٢ شباط ٢٠١١، فقد أكد على انه لا يسعى لولاية أخرى بعد انتهاء ولايته في سنة ٢٠١٣، كما أكد بأن السلطة لا تسلم إلى أبنائه أيضاً، أي انه أكد بالقول "لا للتمديد، لا للتوريث، ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء". فضلا عن تعهده بإجراء تعديلات دستورية جديدة تمهد لإصلاحات سياسية وانتخابية والحد من الفقر، ودعا المعارضة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية[١٩].

لم يكن الشارع اليمني مستعداً للقبول بالعروض التي تقدمت بها حكومة صالح، لاسيما بعد النجاحات التي حققتها الانتفاضة في حشد الشارع اليمني لصالحها. وكذلك بسبب الثمن الغالي الذي دفعه المنتفضون، لاستخدام النظام جميع الوسائل بما فيها السلاح الحي في إجهاض الانتفاضة، إذ سقط مئات اليمنيين على طريق الحرية في معظم المدن اليمنية، والانشقاق الذي حصل في صفوف الجيش، فقد انضمت فرقة عسكرية بالكامل إلى صفوف الجماهير، وأعلنت أنها ستحمي الانتفاضة، وكان للعامل الأخير دور كبير في استمرارية الانتفاضة إنه كان عاملاً مشجعا لشباب الانتفاضة، وبشكل خاص أنهم كانوا يدركون أن سر نجاح انتفاضتي مصر وتونس، وقوف الجيش إلى صفوف الشباب أو وقوفه على الحياد. وكذلك الحال في ليبيا فإن الجيش في عدد من المناطق الليبية قد انضم إلى صفوف الانتفاضة، ليس هذا فقط بل إن المنشقين عن الجيش والنظام هم الذين تولوا قيادة العمليات المسلحة بعد أن تحولت الانتفاضة إلى انتفاضة مسلحة ضد نظام القذافي. كما أن التدخل الدولي لحماية الشعب الليبي، قد أعطى دفعة قوية للربيع العربي

في ليبيا ليستمر حتى زوال النظام، وكانت الشعوب العربية الأخرى تتوقع الأمر نفسه في حالة تعرض انتفاضاتها للخطر كما حدث في ليبيا. إلا أن الأسرة الدولية تعاملت بشكل مختلف مع حالة اليمن، إذ أنها لم تبدِ أي رغبة للقيام بالمهمة نفسها التي قامت بها في ليبيا، بل يمكننا القول إنها لم تفكر أساساً في اتخاذ مثل هكذا قرار لردع النظام اليمني عن الجرائم التي يرتكبها ضد الشعب اليمني، وكانت قد عولت في حل القضية اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة للأوضاع الداخلية التي تمر بها اليمن والتي تمت الإشارة إليها سلفاً، وكانت هذه الدول لا تريد سقوطاً كاملاً للنظام على غرار النظام الليبي أو حتى المصري، بل كانت تريد تحولاً تدريجياً وانتقالاً سلميا للسلطة مراعاةً لمصالحها ولضمان عدم تأثرها بالنتائج التي ستترتب عن رحيل الرئيس علي عبدالله صالح عن الحكم. واقتصر الدور على الإدانة والتوجيه، واتخذ شكلاً فردياً.

لقد تعاملت الولايات المتحدة الأميركية بازدواجية مع انتفاضات الربيع العربي، وفي حالة اليمن واصلت الإدارة الأميركية دعمها بشكل سري للنظام اليمني وأحجمت عن توجيه الانتقاد علناً له حتى منتصف سنة ٢٠١١، في الوقت الذي كان نظام صالح يوجه الرصاص الحي نحو صدور أبناء شعبه في ساحات الحرية وشوارعها. وقد جاء هذا الموقف منسجماً بشكل تام مع توجهات الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي التي لها مصلحة مباشرة بما يدور في اليمن، إذ لم تكن تريد بأي شكل من الأشكال نظاما ديمقراطياً حقيقياً في اليمن خوفاً على وجودها ومصالحها[٢٠]، فالإدارة الأميركية وحليفتها السعودية، كان لهما دور واضح في اليمن، وقد تأكد ذلك من خلال نشر الوثائق الخاصة باليمن عن طريق موقع ويكيليكس، فقد أكدت تلك الوثائق على أن النظام اليمني تنازل كليا عن السيادة الجغرافية والسياسية للإدارة الأميركية والسعودية[٢١]، كما أن الوكالات الإعلامية ذكرت بان الولايات المتحدة الأميركية، فتحت جبهة جديدة ضد تنظيم القاعدة في اليمن مع نهاية سنة ٢٠٠٩، وأكدت صحيفة نيويورك تايمز (New Yourk Times) الأميركية بأن وكالة المخابرات المركزية أرسلت عدداً من كبار عامليها الميدانيين من ذوي الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب إلى اليمن، وفي الوقت نفسه كانت مجموعات من قوات الكوماندوز الأميركية تقوم بتدريب قوى الأمن اليمنية على تكتيكات مكافحة الإرهاب[٢٢]، وقد كانت المخابرات الأميركية قد حصلت على امتياز تدريب كتائب مكافحة الإرهاب وقوات النخبة من السلطات اليمنية، ومن ثم سلمت تلك المهمة إلى شركة بلاك وتر الأميركية(Black Water)[٢٣]، كما أن وزارة الدفاع الأميركية بدأت تخطط في مضاعفة مساعداتها العسكرية المقدمة إلى اليمن وإنفاق مبلغ من المال يقدر بـ (٧٠) مليون دولار خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وقد أكد المسؤولون في الجانبين على أنهما توصلا إلى اتفاق حول نقاط محورية في العلاقة بينهما، بل إن اليمن شهدت زيارات لمسؤولين أمنيين وسياسيين أميركيين على مستويات عالية ومنهم القائد العسكري الأميركي الإقليمي الجنرال ديفيد بترايوس، ومستشار الرئيس الأميركي باراك أوباما (Barak Obama) لمكافحة الإرهاب جون برينان (John Brennan)، كما أن الرئيس الأميركي نفسه طلب من الكونغرس تخصيص مبلغ مالي لليمن يزيد على (١٠٠) مليون دولار من ميزانية السنتين الماليتين ٢٠١١ و ٢٠١٢[٢٤].

لم يكن الدور السعودي أقل أثراً من الدور الأميركي، بل إنه أسهم بشكل فعال في صمود النظام اليمني بوجه المعارضة عن طريق التأثير السياسي على أحزاب المعارضة من جهة، وتقديم المساعدات المادية والعسكرية للنظام اليمني من جهة أخرى. فقد قامت السعودية خلال أشهر شباط وآذار ونيسان من سنة ٢٠١١، بضخ كميات كبيرة من الآليات العسكرية والذخيرة والأموال إلى النظام اليمني للمحافظة عليه وضمان استمراره في الحكم، دون أن تكترث مما

ستسببه تلك المساعدات من الأذى للشعب اليمني، ويبدو أن الصمت الغربي إزاء ما يجري في اليمن من أحداث دامية وعدم اتخاذ الدول الغربية موقفاً حازماً من النظام، كان له أثرٌ كبير على صمود النظام إذ اكتفت بالشجب والإدانة للعنف دون أن تحدد أطراف المعادلة، متعذرة في ذلك بأن جامعة الدول العربية ستأخذ دورها في حل هذه القضية[٢٥]، ومما يؤكد صحة المعلومات التي نشرها ويكيليكس، ما ذهب إليه الضابط السابق في المخابرات الألمانية كلاوس كولدمان، عندما حدد ثلاث نقاط لنجاح الانتفاضة اليمنية وهي:

١- يحدد السفير الأميركي موقفه من الانتفاضة اليمنية، فإذا أعلن موقفه إلى جانب النظام، فيجب طرده خلال (٢٤) ساعة عن طريق الاعتصام بطريقة سلمية دون استخدام العنف وضرب طوق حول السفارة مما سيؤدي إلى هروب السفير ورجال المخابرات الأميركية من البلاد.
٢- استخدام الأسلوب ذاته مع سفارة المملكة العربية السعودية.
٣- وقف أحزاب المعارضة الحوار مع النظام، حتى لا يعطي ذلك انطباعا للمجتمع الدولي بأن الذي يحدث في اليمن لا يتعدى كونه أزمة سياسية بين النظام والمعارضة، لان الحوار سيهيئ فرصة للنظام للتلاعب بعدة أوراق من شأنها إطالة عمره، وكسب المجتمع الدولي لتسوية القضية بالشكل الذي يحقق مصلحته، وإذا امتنعت أحزاب المعارضة عن ذلك فعلى شباب الانتفاضة طردها من بين صفوفه[٢٦].

يبدو أن ما ذهب إليه كلاوس قد أصاب كبد الحقيقة، ولكن يا ترى هل أن هذه الخطة كانت كفيلة بإسقاط النظام اليمني لو تم اعتمادها؟.

إن من الواضح للمراقب للشأن اليمني، أن من الصعوبة بمكان حل القضية اليمنية خارج الإرادة الخارجية لاسيما إن طلاب الحرية في ساحات التغيير يصرون على سلمية انتفاضتهم، وبالمقابل تشبث النظام بالسلطة، وخاصة إن الجميع كان يدرك مخاطر تحول الانتفاضة السلمية إلى حركة مسلحة تجر البلاد إلى حرب أهلية غير مضمونة نتائجها. ومما لا يمكنهم تغافله أيضاً الوزن الأميركي السعودي والجماعات المؤيدة للنظام الذي جعل من الصعب جداً إزاحة النظام اليمني عن الحكم بهذه السهولة. لذلك فإن الموقف الأميركي كان له صدىً كبير في الساحة اليمنية، وبخاصة إن بعض فئات المعارضة أيضاً كانت تخشى الفراغ الذي سيتركه السقوط السريع للنظام، ولاسيما في غياب رؤية واضحة لهيكل الدولة ومؤسساتها، مما يجعل اليمن عرضة للوقوع في صراعات مناطقية أو قبلية أو طائفية أو انفصالية، وحتى أن الأغلبية التي ترغب بالتغيير لا زالت تتذكر أحداث اليمن في السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٨ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧ التي وقعت في أغلب مناطق البلاد، كانت تخشى هذا الفراغ. إذن فإن حالة اليمن ليست كحالة تونس أو مصر أو ليبيا، بل أنها تجمع بين كل تلك الحالات التي تجعل من مصير اليمن مجهولاً في حالة رحيل النظام ككل عن السلطة[٢٧].

إن هذا المجهول الذي يلف بالقضية اليمنية، جعل الدول الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية تبحث عن حل آمن، تتفادى من خلاله وصول اليمن إلى هذه الحالة، وكانت أطراف الأزمة في اليمن تأخذ في الحسبان الموقف الأميركي، فإذا كانت تصريحات المسؤولين الأميركيين تؤكد على تنحي صالح عن الحكم، زاد أمل المعارضين بالتغيير على اعتبار أن في ذلك إشارة إلى أنها رفعت الحماية عن النظام، أما إذا جاءت مبهمة ولا تتناسب مع حجم الأزمة، عدها النظام وأنصاره قبولاً أميركياً على تصرفات النظام، وموافقة على استمراره في الحكم. فقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون خلال اجتماع مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا في أبو ظبي بتاريخ ٩

حزيران ٢٠١١ الشارع اليمني، إذ ولدت استياءً لدى المعارضة وحالة من الرضا والبهجة في صفوف أنصار النظام وبخاصة أنهم كانوا يعيشون حالة من الارتباك جراء حادثة مسجد الرئاسة في ٣ حزيران ٢٠١١، الذي أصيب فيها الرئيس وعدد من معاونيه والتسبب في غيابه عن البلاد، فقد قالت إن بلادها تدعم انتقالا سلميا منظما وفوريا للسلطة في اليمن بما يتناسب مع الدستور اليمني[٢٨]، ومع أن كلنتون أكدت على التغيير الفوري لكنها كانت تعلم تماما ماذا تعني بما يتناسب مع الدستور، أي إجراء تغيير في الأشخاص وليس في النظام، لأن الدستور اليمني ينص على تسلم نائب رئيس الجمهورية السلطة في حالة غياب الرئيس، وهذا يعني انتقال السلطة إلى عبد ربه منصور هادي الذي يعد أحد أعمدة نظام صالح، ولم يكن ذلك التغيير يلبي طموح المعارضة التي كانت ترغب في إجراء تغييرات جوهرية للنظام السياسي ومحاكمة رموزه، وهكذا ستؤمن الولايات المتحدة مصالحها في اليمن بعد رحيل صالح.

إن الوضع الدقيق الذي كانت اليمن تعيشه والخوف من المجهول الذي ينتظرها كما تبين من التناقض في الرؤى والأهداف وغياب المؤسسات المدنية عن أداء دورها، والظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها، ولما لليمن من أهمية إستراتيجية في حسابات الدول الأجنبية وبشكل خاص الدول الإقليمية ومنها دول الخليج العربي، فقد بادرت الأخيرة إلى إيجاد حل للقضية اليمنية، وكانت هذه البادرة تتناغم مع رؤى الدول الأخرى تجاه اليمن، يتم خلالها تفادي دخولها في حرب أهلية تكون أطرافها النظام وعدد من فرق الجيش والقبائل والتنظيمات الدينية والتيارات المسلحة الأخرى وربما تشترك فيها دول إقليمية وأجنبية، مما يترك أثراً مباشرا في أمن الخليج والمنطقة برمتها، فجاءت المبادرة الخليجية في ٣ نيسان ٢٠١١، للحيلولة دون انفجار الأوضاع في اليمن لاسيما بعد أن توسعت قاعدة الانتفاضة بانضمام شرائح اجتماعية مختلفة إلى صفوفها مثل القبائل ومجموعات من الجيش والعمال وغيرها، وإصرار الرئيس اليمني بالمقابل على التمسك بالسلطة حتى سنة ٢٠١٣.

أكدت المبادرة الخليجية على عقد اجتماع بين الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربي وفقاً لعدة مبادئ منها: المحافظة على وحدة اليمن وعلى أمنه واستقراره، والقيام بإصلاحات جوهرية في النظام السياسي، وتهيئة الظروف المناسبة لنقل السلطة بصورة سلمية، ووقف كل أشكال العنف والملاحقة، وقد وضعت المبادرة آلية ورؤية شاملة لعملية نقل السلطة، إذ سيقوم الرئيس اليمني بنقل صلاحياته إلى نائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة احد قيادي المعارضة من أحزاب اللقاء المشترك، ووضع دستور للبلاد وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة[٢٩].

لقد كانت المبادرة الخليجية تتفق إلى حد بعيد مع الرؤية الغربية، لاسيما الأميركية منها، لأنها تضمن انتقالا سلميا للسلطة، وتحول دون وصول التيارات والأحزاب الإسلامية المتطرفة إلى السلطة، كما أن المبادرة ستعطيها وقتا كافيا لهندسة النتائج التي ستترتب عن هذا التغيير الذي ستشهده اليمن في المستقبل القريب على أقل تقدير وفقا لمصالحها. إذ أنها ستبحث عن بديل مناسب لصالح، تضمن عن طريقه المحافظة على المصالح الأميركية في المنطقة، ولم تكن الولايات المتحدة تخفي خشيتها من وصول الأحزاب والتيارات الإسلامية إلى السلطة في اليمن، وكانت الدول الغربية الأخرى تشاطرها هذا الخوف، إذ كانت ترى في حزب التجمع اليمني للإصلاح عدواً لدوداً لإسرائيل نظرا لموقف جماعة الإخوان المسلمين من دولة إسرائيل، كما لم تكن توجهات الحزب الاشتراكي تروق لها، إذ أنه لا يزال يحن إلى الحقبة السوفيتية، وكذلك فإنها كانت ترى في حزب البعث العربي الاشتراكي اليمني المنضوي تحت لافتة اللقاء المشترك،

حليفاً مهماً لسوريا التي تشكل عقبة أمام التوجهات الأميركية في الشرق الأوسط، وفضلا عن ذلك فإنها تجد في حزبي "اتحاد القوى الشعبية" و "الحق" امتدادا طبيعيا لنفوذ إيران التي تعد الخصم التقليدي للولايات المتحدة الأميركية[٣٠].

لم تعد الخيارات الأميركية في اليمن كثيرة، فنظام صالح بات مهددا، ورحيله عن السلطة أصبح من الأمور غير القابلة للنقاش سواء طال بقائه أم قَصُر، فالعمل على انتقال صوري للسلطة وبشكل هادئ وآمن أصبح ضرورة، حفاظا على مكتسباتها ومصالحها التي تم ترتيبها من قَبل مع نظام صالح[٣١]، ويبدو أن تسارع الأحداث في اليمن وظهور بوادر حرب تلوح في الأفق بين الجهات المختلفة قد غيرت قناعات الدول الغربية تجاه النظام اليمني، ورأت من الضرورة العمل بشكل أكثر فعالية من أجل احتواء الأمور للحيلولة دون انفلاتها وخروجها عن السيطرة، وبشكل خاص بعد تعرض الرئيس اليمني إلى محاولة اغتيال وإصابته مع عدد من أركان حكمه ومغادرته البلاد إلى المملكة العربية السعودية ولم يعد إليها إلا في ٢٠ أيلول ٢٠١١[٣٢]. وقد شهدت هذه الفترة عمليات مسلحة كانت أطرافها القوى التابعة للنظام وتنظيم القاعدة والقبائل والجيش المنشق عن النظام، وقد سقط خلالها مئات الضحايا من الأطراف المتحاربة فضلا عن الضحايا من المدنيين وشباب الانتفاضة، الأمر الذي ولد مخاوف كثيرة عند أطراف دولية وإقليمية، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج العربي، فقد كانت الإدارة الأميركية ترى في عودة صالح إلى البلاد مزيداً من العنف، لذلك فقد أوصلت رسالة عن طريق مبعوثها إلى اليمن الضابط السابق في وكالة المخابرات الأميركية برينان إلى الرئيس اليمني الذي التقاه في الرياض في تموز ٢٠١١، تنصح فيها صالح بعدم العودة والمباشرة بتوقيع المبادرة الخليجية، ووعد برينان بأن بلاده ستقوم باستئناف مساعداتها إلى اليمن حال توقيع المبادرة[٣٣]، وقد تزامنت تلك الدعوة الأميركية مع تعالي بيانات الشجب الدولية والدعوة إلى تسوية القضية وفقا للمبادرة الخليجية. فقد أصدر مجلس الأمن عدة بيانات صحفية بذلك في ٢٤ حزيران و٢٩ آب و٢٤ أيلول، وكذلك فإن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ٢٣ أيلول حمل المعنى نفسه، وفي ٢٤ أيلول جددت دول الخليج دعوتها لأطراف الصراع في اليمن بالتوقيع الفوري على مبادرتها وتنفيذها[٣٤].

بعد أن أدركت الإدارة الأميركية بأن ورقة صالحة أصبحت منتهية الصلاحية، حاولت أن تحافظ على جزء من النظام لاسيما الأشخاص المقربين من صالح وعلى رأسهم نجل الرئيس أحمد الذي كان على دراية كاملة بتشعبات العلاقة بين النظام والإدارة الأميركية، فبدأت الأخيرة تمارس دورها لتحقيق غاياتها، وبما أن الصوت الأميركي كان له صدىً في الأوساط اليمنية، لذا فإن اللقاءات التي كان يجريها المسؤولون الأميركيون مع أطراف النزاع في اليمن وتصريحاتهم التي تؤكد على رحيل الرئيس عن السلطة آتت أُكلها، وقد بدأت الأصوات المطالبة بإسقاط النظام تخفت شيئاً فشيئاً، إذ طالب المعارضة برحيل أسرة صالح بعد أن كانت تطالب برحيل النظام بالكامل ومحاكمة رموزه، ومن ثم بدأت تطالب برحيل صالح عن البلاد، وفي النهاية انتهت المطالبات بتنحي الرئيس عن السلطة[٣٥]، وقد اقتربت بالتالي المطالبات والشعارات التي كانت تنادي بها المعارضة كثيرا من المبادرة الخليجية، ويبدو أن هذا التراجع في موقف المعارضة يعود إلى تراجع الموقف الأوربي والأميركي في الضغط على صالح بالرحيل، نتيجة لِما أشيع في الدوائر السياسية الأوربية والأميركية من النشاط الذي ظهرت عليه التيارات الإسلامية في اليمن وتوجهها إلى تقرير مصير اليمن بنفسها عن طريق القوة، مما ولد قلقاً كبيراً في الأوساط الغربية، إذ أن التقارير الغربية، أكدت على أن الإسلاميين قد تجاوزوا الخطوط الحمراء، وبات عدد من الموانئ اليمنية في خطر مثل المخا وعدن وميدي وغيرها، وكانت الصحف

الغربية قد وجهت انتقاداً لاذعاً للدور الأوربي والأميركي في اليمن، فقد أكدت بأن الغرب يتخبط وقد وضع نفسه في مأزق مع المتطرفين، لذا سارع في الضغط باتجاه الحلول السياسية. ويبدو أن اكتشاف اللجنة التحقيقية الأميركية بحادثة اغتيال الرئيس صالح في مسجد الرئاسة، بان السلاح المستخدم هو من صنع أميركي استخدمه الجيش الأميركي في العراق، وانتقل إلى اليمن عن طريق الإسلاميين[٣٦]. وحتى تتمكن الولايات المتحدة من احتواء الأزمة، بادرت إلى الحد من نشاط الإسلاميين عن طريق إقناعهم بضرورة تدويل الأزمة اليمنية للضغط على الرئيس اليمني بالتنازل عن السلطة، وترى ساندرا ايفانس (Sandra Evans) رئيسة المركز العربي الألماني للدراسات الإستراتيجية ، بان إدارة أوباما أرادت الحد من تهور الإسلاميين اليمنيين بإغراء زعمائهم بضرورة تدويل الأزمة، إذ قالت بأن ذلك سيؤدي إلى المزيد من الضغط والعقوبات التي ستسهم في الإطاحة بالرئيس صالح بشكل سريع، وترى ايفانس إن ذلك كان فخاً أميركيا للإسلاميين، فقد كانت الإدارة الأميركية تريد إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يحملهم جزءً كبيرا من المسؤولية إزاء ما يحدث في اليمن لكبح جماحهم في الوصول إلى السلطة بالطريقة التي يريدونها[٣٧].

إزاء التطورات الجديدة في اليمن، بادر مجلس الأمن إلى إصدار قراره المرقم (٢٠١٤) في ٢١ تشرين الأول ٢٠١١، وقد حمل القرار أطراف الصراع في اليمن كافة مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها البلاد، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة وقف العنف من قبل الأطراف جميعها، فضلا عن تذكير الحكومة اليمنية بمسؤولياتها في حماية الشعب، ويدعو القرار أيضاً إلى إزالة المظاهر المسلحة من الشوارع والمحلات العامة ومنح الشعب الحرية التامة في التعبير عن آماله وتطلعاته عبر الوسائل السلمية، كما أن المجلس لم ينسَ التهديدات الحقيقية التي تشكلها تنظيم القاعدة في المنطقة، فقد أعرب المجلس عن قلقه إزاء تلك التهديدات في شبه الجزيرة العربية، معلنا في الوقت نفسه عن إصرار المجتمع الدولي على مواجهة هذا التهديد وفقا لما جاء في ميثاق هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي[٣٨].

لقد وصلت الدول الغربية إلى قناعة، بأن النظام اليمني زائل لا محالة، وأن عليها العمل للمحافظة على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية، ومن جهة أخرى لا يمكن لها أن تقف بوجه تطلعات الجماهير المطالبة بالحرية والتغيير والديمقراطية التي طالما كانت هذه الدول تنادي بها، لذلك فإن الإجماع الدولي على إصدار مثل هكذا قرار يأتي لإيجاد تسوية سلمية عبر الضغط على الرئيس بالرحيل عن السلطة من جهة، وإلزام المعارضة بعدم الانجرار وراء العنف وإقرار مصير اليمن بقوة السلاح من جهة أخرى.

وقد عملت الدول الغربية في اتجاه تنحي الرئيس صالح عن السلطة، لأنه أصبح ورقة خاسرة لا يمكن الرهان عليها. ولاسيما في ظل الانتقادات اللاذعة التي كان شباب الثورة يوجهها للولايات المتحدة الأميركية، وعملا من أجل تحسين صورتها، بدأت تعمل على إزاحة صالح عن السلطة. فقد أعلنت الإدارة الأميركية بأنها تسعى في حالة تعنت صالح وعدم الاستجابة لمبادرة نقل السلطة استحصال موافقة الكونغرس الأميركي في إصدار قرار بتجميد أرصدته وأرصدة معاونيه في الولايات المتحدة الأميركية، كإجراء تصعيدي، كما أن الدول الأوربية والاتحاد الأوربي أخذتا تتجهان نحو فرض ضغوط دبلوماسية على النظام اليمني، والتهديد بفرض عقوبات من بينها خفض المساعدات السنوية المقدمة إلى اليمن ردا على موقف النظام من الانتفاضة الجماهيرية[٣٩].

لم يكن الموقف الأميركي هذا غريبا، بل جاء نتيجة رؤية واضحة لمستقبل النظام اليمني بعد أن حققت انتفاضات الربيع العربي نجاحات باهرة على صعيد تغيير القيادات السياسية في كل من تونس ومصر، والقضاء على نظام القذافي

برمته في ليبيا عن طريق الثورة المسلحة، وليس ببعيد أن يتم تغيير النظام في اليمن بالطريقة نفسها حتى وإن لم تتدخل القوى الدولية في ذلك، وبخاصة إن السلاح منتشر في اليمن وجميع الأطراف يمتلكون خزينا وفيرا منه، ويحصلون على دعم مالي من جهات مختلفة، وكانت الإدارة الأميركية تدرك تماما أن ليس بمقدورها الإبقاء على الرئيس اليمني في السلطة، أو حتى إجهاض الانتفاضة بشكل تام بعد هذه المتغيرات التي نوهنا إليها. كما أن الموقف الأوربي كان يميل إلى تغيير النظام أيضاً، فمثلا إن ألمانيا أكدت على لسان مستشارتها إنجيلا ميركل بأن تغيير النظام في اليمن أمر لم يعد قابلا للجدل، بل إنه أمر حتمي، إلا أنها أكدت أيضاً على أن عملية انتقال السلطة تعد عملية معقدة[٤٠]، ويبدو أن الموقف الفرنسي كان أكثر وضوحا من بين مواقف الدول الغربية إذ أكدت فرنسا وقوفها إلى جانب الجماهير المطالبة بالتغيير، وكان الموقف الفرنسي موضع ترحيب لدى الشعب اليمني، ولم يكن الموقف البريطاني يختلف كثيرا عن الموقف الفرنسي، وكانت أوربا بشكل عام مع تغيير النظام في اليمن، لاسيما إذا جاء ذلك التغيير وفقا للمبادرة الخليجية.

لقد رحبت أحزاب المعارضة بقرار مجلس الأمن الدولي، وعدته خطوة مهمة لإزاحة صالح عن السلطة، وقد دلل بشكل واضح على جدية الدول الكبرى في تعاملها مع الأزمة اليمنية، كما إن القرار يحد من قدرة الرئيس اليمني على المراوغة والتلاعب بالأوراق من أجل كسب الوقت، إلا إن شباب الثورة في ساحات التغيير رفضوا الحلول السياسية التي لا تؤدي إلى اقتلاع النظام من جذوره، ودعوا إلى إسقاط النظام بشكل كامل ومحاكمة رموزه، كما أن الحكومة اليمنية أيضاً رفضت من جانبها تدويل الأزمة ، مع أنها أبدت رغبتها في التعامل الايجابي مع قرار مجلس الأمن[٤١].

إن دراسة الواقع اليمني منذ اندلاع الانتفاضة فيها، وحتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي، تُبين لنا أن أطراف الأزمة لم يكونوا في موقع يتمكن أحدها حل الأزمة من جانبه، فلا النظام يستطيع القضاء على الانتفاضة الشعبية، ولا المعارضة تتمكن من إسقاط النظام دفعة واحدة دون مرور اليمن بحرب أهلية لا يُعرف نهايتها. في ظل التركيب المعقد للمجتمع اليمني والظروف الأمنية التي تعيشها البلاد، كما أن شباب الانتفاضة قادرون على تحقيق ذلك دون استخدام السلاح لتعنت النظام وتشبثه بالسلطة، وبخاصة أنهم كانوا يؤكدون على سلمية انتفاضتهم ورفضهم القاطع عسكرتها. والجدير بالذكر إن الرئيس اليمني عجز في الجلوس مع شباب الثورة والوصول إلى حل يرضي الطرفين، إذ أنهم كانوا مصرين على تغيير النظام بالكامل وعدم منح رموزه الحصانة كما جاء في المبادرة الخليجية، إلا أن ذلك كان ممكناً مع أحزاب المعارضة اليمنية، مما أدى إلى تشتت القوى واختلاف الرؤى.

أصبح الرئيس اليمني والمعارضة على قناعة تامة إزاء تعقيدات الأزمة اليمنية ، إن الحل الأسلم لخروج البلاد من محنتها الحالية دون إراقة مزيد من الدماء وتفادي الحرب الأهلية، التوقيع على المبادرة الخليجية وتطبيقها وفق الآلية التي جاءت فيها ، ومن المفيد ذكره أيضاً إن المجتمع الدولي كان مؤيدا لحل الأزمة بهذه الطريقة ، وربما كان للولايات المتحدة الأميركية دور في إقناع صالح بتوقيع المبادرة، بعد أن تيقن الأخير بأن الولايات المتحدة الأميركية تخلت عنه كشخص وليس كنظام، مما يعطي الفرصة له بأن يتجنب الملاحقة القانونية حال مغادرته للسلطة، وحتى يتجنب أيضاً المصير الذي آل إليه كل من الرئيس المصري والزعيم الليبي، فأعلن قبوله بتوقيع المبادرة الخليجية والبدء بعملية نقل السلطة مباشرة إلى نائبه الفريق الركن عبد ربه منصور هادي.

وقـع الـرئيس اليمنـي المبـادرة الخليجيـة فـي الريـاض بتـاريخ ٢٣ تشرين الثـاني ٢٠١١، وقد أكدت المبـادرة علـى تكليـف المعارضـة بتشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة مناصـفة بـين المعارضـة وأتبـاع النظـام، وإقرار قـوانين الحصـانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لصالح ورموز نظامه، والعمل من أجل إيجاد الظروف المناسبة لإقامة نظام ديمقراطي في البلا٤٢

لقد رحبت الأوساط الدولية والإقليمية بتوقيع المبادرة، لأنها تحافظ على استقرار الأوضاع في اليمن وتحول دون وقوعها في أتون حرب أهلية حسب تقديراتها، ولاسيما أن الدول الأجنبية كانت تتحرك طوال المدة الماضية في لتحقيق هدفين أساسيين:

أولاً: تفادي استمرار الأزمة اليمنية، لأن استمرارها سيؤدي إلى انهيار الأوضاع هناك. وان لا يصل حجم التغيير الذي سيحصل في اليمن إلى مستوى الثورة التي ستسقط النظام السياسي برمته.

ثانياً: إحداث تغييرات طفيفة في النظام السياسي اليمني بما يحافظ على حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، على اعتباره عامل توازن يقابل القوى الأخرى التي في اغلبها تصطبغ بالصبغة الإسلامية.

كان المجتمع الدولي يرى بان استمرار العنف والمواجهات المسلحة في اليمن سيؤدي في النهاية إلى عسكرة القوى السياسية والاجتماعية المدنية وتحولها إلى ميليشيات مسلحة ، وبشكل خاص تلك القوى التي تحمل فكرا عقائديا دينيا متطرفا ، فيتحول معه الصراع إلى نوع من الجهاد الديني بالشكل الذي يهدد المصالح الدولية في المنطقة بشكل عام لما لليمن من أهمية إستراتيجية[٤٣].

لقد جاءت ردود الفعل سريعة على توقيع المبادرة، وكانت المملكة العربية السعودية سباقة في ترحيبها بالمبادرة ، خاصة وإنها تعد راعية للقاءات التي جرت بين المعارضة والنظام ، كما أنها تعد إحدى الدول المهمة التي أسهمت في إعداد هذه المبادرة ، ولا يفوتنا هنا أيضاً أن نذكر بأن للمملكة العربية السعودية مصالح في اليمن أكثر من الدول الأخرى في المنطقة ويهمها كثيراً الأمن في اليمن ، وقد عد الملك السعودي عبدالله قبول المبادرة بداية لصفحة جديدة من تاريخ اليمن. كما وصف الرئيس الأميركي أوباما هذا الحدث بالخطوة الايجابية والمهمة ، وأن بلاده ترحب بقرار الرئيس اليمني بنقل السلطة وفقا للمبادرة، وقد أكدت الخارجية الأميركية موقف الولايات المتحدة في بيان لها ، واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة التوقيع بأنه خطوة مهمة ومشجعة لاستقرار الأوضاع في اليمن، كما أكد بأن الرئيس اليمني سيغادر البلاد إلى الولايات المتحدة الأميركية ، وبادر الاتحاد الأوربي من جانبه أيضاً إلى الترحيب بتوقيع الأطراف اليمنية على المبادرة الخليجية ونقل السلطة بصورة سلمية[٤٤].

الخاتمة

على الرغم من أن هناك تشابها واضحا في الأوضاع التي كانت تعيشها دول الربيع العربي، إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود هناك الخصوصية لكل دولة منها، سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي، وهذا يقودنا إلى عدة استنتاجات وهي:

١. كانت الظروف السياسية في اليمن مهيأة للقيام بانتفاضة للقضاء على نظام علي عبدالله صالح، إذ أن اليمن كانت تعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية سيئة، ولم يستطع النظام خلال السنوات الطويلة التي حكم خلالها البلاد أن يقدم لليمن شيئاً يذكر.
٢. وجود حركات معارضة سياسية وعسكرية ضد النظام، كان لها دور كبير في تشجيع الدول الأجنبية على التدخل في الشأن اليمني، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية اللتين كانتا تعدان الأمن في اليمن مرتبط بشكل مباشر بمصالحهما في المنطقة. فقد كانت القاعدة والحوثيون تشكلان قلقاً كبيرا لهما في اليمن.
٣. إن الانتفاضة التونسية والمصرية ونجاحهما في إزاحة النظام بعد سنوات طويلة من الحكم الفردي، وكذلك دعم الانتفاضة الليبية بتدخل حلف الناتو بعد تحولها إلى انتفاضة مسلحة كان وراء استمرار الشعب اليمني في انتفاضته حتى رحيل صالح عن الحكم.
٤. كان الدعم الخارجي للنظام اليمني وراء صموده بوجه الانتفاضة لسنة كاملة، إذ كانت الدول الأجنبية ترى في رحيل النظام بشكل كامل يؤدي في النهاية إلى وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة ، واحتمالية دخول اليمن في حرب أهلية لاسيما وان جميع مقوماتها كانت قائمة، وبالتالي ستخسر نفوذها ومصالحها ليس في اليمن فقط، بل حتى في المنطقة بشكل كامل.
٥. إن المبادرة الخليجية التي حصلت على الدعم الغربي، كانت الحل الأنسب لليمن للخروج من أزمتها، لأنها تجنبها الوقوع في صراع على السلطة الذي سيؤدي ربما إلى حرب أهلية في النهاية.
٦. جاء توقيع المبادرة من قبل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وأحزاب المعارضة، بعد أن تيقن الطرفان ، بأنها الحل الأفضل، إذ أدرك صالح بأن الدول الغربية لن تصبر عليه كثيراً، وكذلك حتى لا يلقى مصير الزعماء الآخرين مثل القذافي ومبارك ، كما أن المعارضة أيضاً كانت تدرك بأن الغرب لن يسمح لها أن تتولى مقدرات البلاد دون موافقتها، وكذلك خشيتها من دخول منافسين آخرين لمزاحمتها في السلطة، فضلا عن خشيتها من وقوع اليمن في حرب أهلية.

الهوامش

1. ([1]) http://ar.wikipedia.org/wiki.

٢. (*) الحوثيون: هم جماعة يمنية تنتمي إلى المذهب الزيدي الإمامي، ظهرت حركتهم في نهاية التسعينات بقيادة حسين بدرالدين الحوثي، وكانت الحركة قد استفادت من تنظيم آخر يسمى بـ (الشباب المؤمن) الذي أُسس في سنة ١٩٩٠ كمنتدى لتدريس العقيدة الزيدية في منطقة صعدة، وقد تحولت جماعة الحوثيين إلى حركة سياسية معارضة منذ سنة ٢٠٠٢، وبمرور الزمن تحولت إلى حركة مسلحة تستهدف النظام اليمني، خاضت الجماعة الصراع المسلح مع النظام اليمني على أربعة مراحل بدءاً بسنة ٢٠٠٢. للتفاصيل ينظر: طارق عزالدين، "من هم الحوثيون؟"، http://trtr3888.blogspot.com ؛ وحول عقيدتهم الدينية ينظر: فيصل الصوفي، "من هم (الحوثيون) في اليمن"، http://www.mayonews.net/ad .

3. ([1]) http://damtpress.net.

٤. (١) للوقوف على دوافع وأسباب الثورة وأحداثها. ينظر: صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، المطبعة الحديثة (القاهرة ، ١٩٧٠)، ص ٦٢٠-٦٣٠؛ ادجار اوبالانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة وتعليق عبدالخالق محمد لاشيد، مكتبة مدبولي، (القاهرة ، ١٩٩٠)، ص

٥. (١) للوقوف على كيفية استقلال الجنوب اليمني. ينظر: مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر، مطبعة أطلس (القاهرة ، ١٩٩١)، ص ١٦٥-٢٠٧.

٦. (١) عبد الولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية،ج١، ط٣، د.م (القاهرة ، ١٩٩٥)، ص ٣٤-٣٥ .

٧. (١) حول السياسة التي اعتمدها الإمام يحيى في اليمن. ينظر: مجموعة من المؤلفين السوفيت، المصدر السابق، ص ٧-٤٧.

٨. (١) العقاد، المصدر السابق، ص ٦٣٩-٦٤٩.

٩. (١) لتتبع قيام الوحدة اليمنية والعقبات التي واجهتها قبل وبعد الوحدة. ينظر: الشميري، المصدر السابق، ص ٥٨ وما بعدها.

١٠. (١) ربحي طاهر سحويل، "الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ في الجمهورية العربية اليمنية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٢٣)، البصرة، ص ١٣٨-١٤٣؛ أحمد بشير مبارك، "رؤية في ثورة اليمن ٢٠١١"، http://www.modern-news.net.

١١. (١) بدأت القاعدة في تنفيذ أعمالها بعمليات اغتيال موجهة ضد القادة الأمنيين والإداريين في المناطق المختلفة من البلاد، وقد شهدت سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩ عدة عمليات من هذا النوع. للتفاصيل عن عمليات الاغتيال التي نفذتها القاعدة في اليمن. ينظر: عبدالاله حيدر شائع، "ديفيد بترايوس؛ كيف يدير حرباً في اليمن؟ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، قراءة نقدية"، http://www.aljazeara-online.net.

١٢. (١) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٢٠٣-٢٠٦.

13. (1) http://ar.wikipedia.org/wiki.

١٤. (١) احتل الاتحاد السوفيتي دولة أفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩، وانسحب منها في شباط ١٩٨٩. وقد أبدى الأفغان مقاومة عنيفة للمحتلين السوفيت. وقد قاتلت مجموعات أجنبية مختلفة في صفوف الأفغان وبضمنها عدد كبير من المقاتلين العرب من شبه الجزيرة العربية، وكانت المقاومة الأفغانية تتلقى دعماً كبيراً من الدول الإسلامية ولاسيما المملكة العربية السعودية. للتفاصيل ينظر: ابراهيم عبد الطالب، الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة ، دار غيداء (عمان ، ٢٠١٠)، ص ١١٠-١٥٠.

15. (1) http://armiesofiberation.com.

١٦. (١) الياس فرحات، "القاعدة بعد بن لادن"، جريدة الانباء (الكويت)، http://www.alanba.com.kw.

١٧. (١) شائع، المصدر السابق، http://www.aljazeara-online.net.

18. (1) http://ar.wikipedia.org/wiki.

١٩. (١) مبارك، المصدر السابق، http://www.modern-news.net.

20. (1) http://ar.wikipedia.org/wiki.

21. (1) http://www.syasi.com

22. (1) http://www.attagammua.net.

23. (1) http://www.arabrenewal.info.

٢٤. (١) عبدالرحيم محسن، "مهمة جون برينان"، http://www.akhbaralyom.net.

25. (1) http://www.arabrenewal.info.

26. (1) http://www.attagammua.net.

27. (1) http://damtpress.net.

28. (1) http://www.modern-news.net.

29. (1) http://www.saudiwave.com/ar.

30. (1) http://ar.wikipedia.org/wiki.

٣١. (١) عارف العمري، "أحمد علي اليد الطولى لأمريكا في اليمن، http://www.alyaqeen.net.

32. (1) http://www.saudiwave.com/ar.

33. (1) http://ar.wikipedia.org/wiki.

34. (1) http://www.hshd.net.

35. (1) http://www.arabnewwal.info.

٣٦. (١) العمري، المصدر السابق، http://www.alyaqeen.net.

37. (1)http://www.alyaqeen.net.

38. (1)http://www.yemencom.net.

39. (1)http://www.hshd.net.

40. (1)http://www.studies.aljazeera.net.

41. (1)http://www.yemencom.net.

42. (1)http://www.studies.aljazeera.net.

43. (1)http://ar.wikipedia.org/wiki.

44. (1)http://www.studies.aljazeera.net.

45. (1)http://ar.wikipedia.org/wiki.

Arab Spring
An Analytic Study of the External Effects
Yemen as a Sample

Dr. Nabeel A. Mahmood AL-Mudhaffary
Kirkuk University – College of Education for Humanitarian Sciences
History Department

Abstract

Yemen is regarded as one of the Arabic countries that its citizens asked to change the regime on equal footing of other spring countries. It occupies an important geographical position though it held a great deal of the policies of the region countries and western countries as well. Therefore, the spring of Yemen became under the impact of international conditions. Foreign states intervened in the happenings of Yemen in 2011, and tried to keep it under control for their economical and security sakes. They see that the security of region connected with security of Yemen according to international considerations. We tried in this study to recognize the external effects that influenced Yemen uprising through an analytic study to the reasons of external

intervene in Yemen affairs. In addition, the conditions that helped the foreign states in solving Yemen predicament through their special means.

(*) الحوثيون: هم جماعة يمنية تنتمي إلى المذهب الزيدي الإمامي، ظهرت حركتهم في نهاية التسعينات بقيادة حسين بدرالدين الحوثي، وكانت الحركة قد استفادت من تنظيم آخر يسمى بـ (الشباب المؤمن) الذي أُسس في سنة ١٩٩٠ كمنتدى لتدريس العقيدة الزيدية في منطقة صعدة، وقد تحولت جماعة الحوثيين إلى حركة سياسية معارضة منذ سنة ٢٠٠٢، وبمرور الزمن تحولت إلى حركة مسلحة تستهدف النظام اليمني، خاضت الجماعة الصراع المسلح مع النظام اليمني على أربعة مراحل بدءاً بسنة ٢٠٠٢. للتفاصيل ينظر: طارق عزالدين، "من هم الحوثيون؟"، http://trtr3888.blogspot.com ؛ وحول عقيدتهم الدينية ينظر: فيصل الصوفي، "من هم (الحوثيون) في اليمن"، http://www.mayonews.net/ad .